الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 19 شوال 1426 هـ 22 نوفمبر 2005 العدد 9856

بريـد طبـاعة

السعودية تقر خطة التنمية الثامنة وترفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق

الملك عبد الله يؤكد أهمية قيام الأمم المتحدة والجامعة العربية بدورهما المنتظر

الرياض: «الشرق الأوسط»
قرر مجلس الوزراء السعودي، رفع العقوبات الاقتصادية على العراق، التي سبق أن أقرها المجلس في عام 1991 بعد اجتياح العراق لدولة الكويت، ويأتي قرار إلغاء العقوبات، بناء على طلب من وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، وذلك «لانتفاء الأسباب المؤسسة له». جاء ذلك خلال الجلسة التي عقدها المجلس أمس بالرياض، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

وقد أعرب مجلس الوزراء عن تمنيات المملكة العربية السعودية، في أن يتوصل مؤتمر الوفاق الوطني العراقي، الذي انتهت فعالياته أمس بالعاصمة المصرية القاهرة، إلى تحقيق الوفاق بين كل أبناء العراق، الذي يعد «المطلب الأساس لإنجاح العملية السياسية الجارية، والضمان الرئيسي للحفاظ على سيادة العراق ووحدة أبنائه وأراضيه».

وأطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس، على نتائج لقاءاته مع وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان، وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، والتي تركزت على بحث مجمل الأوضاع والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والوضع في العراق، وكذلك الوضع بعد صدور تقرير قاضي التحقيق الدولي ديتليف ميليس، في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، في مختلف القضايا التي تهم المنطقة والعالم.

وأكد الملك عبد الله، أهمية قيام المنظمتين دوليا وعربيا بدورهما المنتظر، نحو تعزيز الأمن والسلام على المستويين الدولي والعربي، مجددا دعم ومساندة المملكة العربية السعودية «لكل جهد يحقق الخير والاستقرار والأمان للمنطقة، وكل دول شعوب العالم».

وتطرق المجلس إلى افتتاح خادم الحرمين الشريفين السبت الماضي، المقر الدائم لمنتدى الطاقة الدولي، الذي جاءت إقامته لتبلور مبادرته لإنشاء آلية دائمة، تحقق الحوار والتشاور المثمر بين

الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، والدول المستوردة من أجل الحفاظ على اس‌تقرار السوق النفطية، ومراعاة مصلحة الجانبين.

ونوه المجلس بمضامين كلمة خادم الحرمين الشريفين، التي عبرت بوضوح عن «سياسة المملكة البترولية، وحرصها على اس‌تقرار أسواق النفط، وتلبية احتياجات السوق، وما حثت عليه بأن على الدول المستهلكة، أن تعيد النظر فيما تفرضه من ضرائب على المنتجات النفطية، ومسؤوليتها تجاه ما يحدث من مضاربات في سوق النفط»، وكذلك من تأكيد على الحرص «على تحقيق سعر معقول وعادل للبترول، وتوفير الإمدادات الكافية من البترول لكل المستهلكين، على ألا تمس زيادة طاقتنا الإنتاجية حقوق أجيالنا القادمة، ولا تضر بالحقول»، معربا عن أمل السعودية، في أن يكون لجهود الأمانة العامة للمنتدى، الأثر الفعال في تعزيز التعاون والفهم المتبادل بين المنتجين والمستهلكين.

من جهة أخرى، أوضح إياد مدني وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية، أن المجلس استمع إلى حديث من الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، عن زيارته لجمهورية مصر العربية، ومباحثاته مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك، حول مجمل الأوضاع على الساحتين العربية والدولية، لا سيما الوضع في كل من العراق وفلسطين، وموقف البلدين منها بما يعزز العمل العربي المشترك، بالإضافة إلى سبل دعم وتعزيز آفاق التعاون القائم بين البلدين الشقيقين.

وأشار الوزير مدني إلى أن مجلس الوزراء أعرب عن ارتياحه لمصادقة المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، على انضمام المملكة للمنظمة العالمية، بحيث تصبح عضوا كامل العضوية، عند اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في هونغ كونغ منتصف شهر ديسمبر (كانون الأول) القادم، وأكد المجلس على أهمية انضمام السعودية للمنظمة، وضرورة استعداد جميع القطاعات للتفاعل مع متطلبات هذا الانضمام، مما يمكن المملكة من التنافس الذي يخدم اقتصادها الوطني داخل هذا الإطار، الذي ينظم التجارة العالمية، والذي يضم الأغلبية الكبرى من دول العالم.

على صعيد آخر، قال وزير الثقافة والإعلام «إن خادم الحرمين الشريفين، أعرب عن تقديره لأهالي مكة المكرمة، خلال لقائه بهم مساء السبت، الثاني عشر من الشهر الحالي، على ما أبدوه من مشاعر وطنية صادقة»، مضيفا أن حكومة هذه البلاد، التي شرفها الله بخدمة الإسلام والمسلمين، وخصها بخدمة الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، لن تقف عند حد في سبيل تطوير وتنمية وخدمة المقدسات الإسلامية، وستمضي قدما في هذا السبيل.

واتخذ المجلس عددا من القرارات، منها الموافقة على خطة التنمية الثامنة للسنوات من 25 - 1426هـ إلى 29 - 1430هـ وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاقتصاد والتخطيط بشأن هذه الخطة، ومن أبرز معطياتها:

1 - رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتوفير فرص العمل للمواطنين.

2 - تنمية الموارد البشرية عن طريق الاستمرار في تطوير التعليم والتدريب واكتساب المهارات، والتوسع في العلوم التطبيقية والتقنية.

3 - تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية تركيزا على الصناعات الاستراتيجية والتحويلية، وخاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ومشتقاتها، وصناعة الغاز الطبيعي والتعدين والسياحة وتقنية المعلومات، وذلك عبر تذليل العوائق للاستثمار والإسراع في تنفيذ استراتيجية التخصيص.

4 - زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5 - تطوير منظومة العلوم والتقنية والاهتمام بالمعلوماتية ودعم البحث العلمي والتوجه نحو اقتصاد المعرفة.

6 - زيادة مشاركة المرأة السعودية، وتعضيد دور الأسرة في المجتمع والحفاظ على قيمها الإسلامية والعربية من خلال تطوير قدرات المرأة، وإزالة المعوقات أمام توسيع مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والإنمائية.

كما تضم الخطة العديد من البرامج والمشروعات، مما يتصل مباشرة بحياة المواطنين ورفاهيتهم وتحسين مستوى معيشتهم.

كذلك قرر المجلس، الموافقة على نظام تعريفة الطيران المدني المرفوع من ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، والذي أعد بشأنه مرسوم ملكي، من أبرز ملامحه «منع أي طائرة من مغادرة أرض المطار، إذا هبطت فيه قبل أن تدفع جميع الأجور المستحقة عليها، إلا إذا كان للجهة التي تتبعها الطائرة وكيل أو ممثل مسؤول في المملكة، ومعتمد من قبل الهيئة، يقوم بدفع مستحقاتها، كما حدد النظام الفئات التي تستوفي فيها الهيئة العامة للطيران المدني الأجور المستحقة عن عمليات النقل الجوي، ورحلاتها داخل المملكة ومنها وإليها».

ووافق المجلس على نظام الكهرباء، بعد اطلاعه على ما رفعه وزير المياه والكهرباء، ويتضمن النظام الذي اعد بشأنه مرسوم ملكي «الارتقاء بالخدمات الكهربائية التي تعنى بالمستهلك وحماية حقوقه، وتشجيع القطاع الخاص على الإسهام والمشاركة في التوسع المنهجي لصناعة الكهرباء، وتطويرها وحماية الاستثمار، وتمكينه من تحقيق عائد اقتصادي عادل، وضمان التزام قطاع الكهرباء بسياسات الدولة وتوجيهاتها ومتطلباتها الخاصة بأمن الإمدادات الكهربائية والنمو الاقتصادي وخير المجتمع، وتوفير إطار تنظيمي لصناعة الكهرباء والعمل على تهيئة بيئة مناسبة لتشجيع التنافس المشروع في صناعة الكهرباء وتشجيع الاستثمار المحلي والدولي في صناعة الكهرباء.

كما قرر مجلس الوزراء، الموافقة على نقل الأمير خالد بن فيصل بن تركي آل سعود من وظيفة «مستشار» برئاسة الحرس الوطني بالمرتبة الخامسة عشرة، إلى وظيفة «وكيل الحرس الوطني للقطاع الغربي» بذات المرتبة، وتعيين كل من عبد الغني بن حامد بن محمد خلاف، على وظيفة «مساعد المدير العام» بمركز المعلومات الوطني بالمرتبة 14 بوزارة الداخلية، وعثمان بن عبد الله بن عبد المحسن الثابت على وظيفة «مدير عام مكتب الوزير» بذات المرتبة بوزارة التعليم العالي.

Like 0 Tweet Share

بريـد طبـاعة